جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Society
مركز أفق المستقبل للاستشارات
Future Horizons Center for Consultancy

الحالة الجيواستراتيجية
للمنطقة العربية 3

تقدير موقف استراتيجي
2017

الجزء الأول

ملخص تنفيذي

STG.CENTER
CenterSTG
http://www.stgcenter.org/

الحالة الجيواستراتيجية
للمنطقة العربية 3

تقدير موقف استراتيجي
2017
الجزء الأول

ملخص تنفيذي

الفهرس

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٤
٢	ملخص الحالة الإقليمية ٢٠١٧	٦
٣	ملخص موقف الأطراف الدولية تجاه المنطقة في ٢٠١٧	٢٥
٤	قراءة في الملامح العامة للحالة الإقليمية في ٢٠١٧	٢٩
٥	أبرز التوقعات في ٢٠١٨	٣٢
٦	أبرز التحديات التي تواجه المنطقة في ٢٠١٨	٣٥

مقدمة

شهدت المنطقة عام ٢٠١٧ متغيرات وتحولات مهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، أثّرت بصورة عميقة في الحالة الإقليمية، من حيث العلاقات والتحالفات وأدوار القوى الفاعلة في المنطقة التي تشهد سيولة شديدة وتمرّ بحالة إعادة تشكّل لم تستقر بعد.

وقد شكلت الأزمة الخليجية بين قطر والدول المحاصرة (السعودية، الإمارات، مصر، البحرين) واحداً من أهم التحولات الإقليمية في عام ٢٠١٧، نظراً لتداعياتها الخطيرة على الحالة الإقليمية، وعلى مستقبل مجلس التعاون الخليجي، وإسهامها في زيادة حالة الاضطراب في المنطقة.

كما كان لسياسات إدارة ترمب الشعبوية المتشددة انعكاسات مهمة على مسار الأوضاع في الإقليم، حيث تعامل ترمب مع أزمات المنطقة بمنطق رجال الأعمال وسياسات الربح والخسارة، ومارس عمليات ابتزاز مكشوفة للأطراف العربية.

وفي الساحة الفلسطينية، راوحت جهود المصالحة بين حركتي فتح وحماس مكانها، غير أن التطور الأهم تمثّل في التفاهمات السياسية والأمنية بين النظام المصري وحركة حماس. وشهدت القدس تطورات مهمة على صعيد المواجهة الشعبية بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال، وشكّل قرار ترمب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس متغيراً مهماً تسبب في ردود فعل شعبية واسعة بالعالم العربي والإسلامي.

كما شهد عام ٢٠١٧ تطورات متسارعة على صعيد الأزمة السورية والعراقية، وشكّل استفتاء كردستان وتفاعلاته تطوّراً مهمّا، وانحسر وجود التنظيمات المتشددة في العراق وسورية، فيما ظلت الأوضاع تراوح مكانها في مصر وليبيا واليمن.

وفي ضوء التطورات الكثيفة والمتسارعة في المنطقة، يغدو ملحّاً قراءة ملامح البيئة السياسية الإقليمية بتحولاتها ومتغيراتها المختلفة. ويرصد تقدير الموقف الاستراتيجي لـ ٢٠١٧، الذي تصدره مجموعة التفكير الاستراتيجي، المتغيرات المهمة في المنطقة، ويستشرف مستقبل تطور معطيات البيئة الإقليمية، ويقف عند التحديات الأساسية التي تواجه المنطقة في عام ٢٠١٨.

ولقد قدمت مجموعة التفكير هذا الجهد لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ كتقارير منفصلة، ويصدر التقرير السنوي الثالث لهذا العام ليغطي مساحة العالم العربي والقوى الإقليمية والدولية التي تؤثر في جيواستراتجيات المنطقة العربية، والتقرير من ٣ أجزاء الأول ملخص تنفيذي والثاني تقرير عن حالة المشهد الجيواستراتيجي للمنطقة العربية والجزء الثالث للحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية.

على أمل أن يتحول هذا الجهد الذي تقدمه مجموعة التفكير الاستراتيجي إلى تقليد سنوي دوري، يسهم في تطوير الأداء، ويشكّل إضافة نوعية في عملية صناعة القرار السياسي.

ويجدر التنويه إلى أن التقارير التي تناولت الأوضاع في الساحات المختلفة أعدّت من مراكز دراسات وباحثين تم تكليفهم بإعدادها، ولم تتدخل المجموعة في مضمونها، بالتالي فهي تعبّر عن قراءتهم للتطورات في تلك الساحات، فيما اقتصر دور المجموعة على إعداد ملخصات تلك التقارير وقراءة الملامح العامة للحالة الإقليمية والوقوف عند التوقعات والتحديات في المشهد الإقليمي.

وتتقدم مجموعة التفكير الاستراتيجي بجزيل الشكر للمراكز التي شاركت في هذا الجهد والباحثين الذين ساهموا في إنجاز هذه التقارير والشكر موصول للأستاذ عاطف الجولاني (عضو مجموعة التفكير الاستراتيجي ورئيس تحرير جريدة السبيل الأردنية) لجهوده في تنسيق التحرير، وللأستاذ وائل سعد عضو اللجنة، والتقدير لمتابعة د. أشرف الشوبري مدير مجموعة التفكير الاستراتيجي، كما تتقدم إدارة مجموعة التفكير بجزيل الشكر والامتنان لمركز أفق المستقبل للاستشارات لدعمه ورعايته لإصدار هذا التقرير، آملين من الله سبحانه القدير النجاح والسداد.

والله الموفق

محمد الراشد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

ملخص الحالة الإقليمية في سنة 2017

الحالة الاستراتيجية لدول الخليج

عاشت الساحة الخليجية تطورات ساخنة ومهمة في سنة ٢٠١٧ على رأسها صعود قيادة جديدة في المملكة العربية السعودية بقيادة ولي العهد محمد بن سلمان الذي استند في رؤيته إلى مقاربات داخلية وأخرى خارجية يسعى من خلالها إلى إعادة رسم مكانة المملكة العربية السعودية ودورها في الإقليم.

وقد انعكست المتغيرات الحاصلة في الولايات المتحدة الأمريكية على مسار حركة المتغيرات والعلاقات الثنائية للأزمات في الخليج العربي، وأبرزها الحرب اليمنية والأزمة الخليجية والعلاقة مع «إسرائيل» وإيران.

ولدى دراسة المتغيرات الاقتصادية والعلاقات البينية بين الدول الخليجية ومستقبل الأزمات التي تواجهها، ظهر مستوى من الهشاشة والتذبذب في التحالفات وشدة الصراعات والتنافس بين دول الخليج العربي، في مؤشر سلبي لإمكانية انهيار مجلس التعاون الخليجي وتراجع الدور القيادي السعودي، مع تعاظم أدوار القوى الإقليمية والدولية وعلى رأسها تركيا وإيران وروسيا والصين والهند.

وفي ظل حالة التخبط والتصارع في الخليج العربي وتوجهات القيادة الجديدة في السعودية وتوجهات السياسة الأمريكية بقيادة ترمب وما تمارسه من دور مؤثر في تأجيج الصراعات، نجح الكيان الصهيوني في تحقيق جملة من الفوائد التكتيكية من حالة التصارع والاضطراب في البيت الخليجي، تمثلت في تحقيق اختراقات مهمة على صعيد تطبيع العلاقات مع دول خليجية مهمة في مقدمتها السعودية، وهو موقف تمايزت عنه الكويت التي كان لها مواقف سياسية متقدمة في المحافل السياسية ضد الانتهاكات والجرائم «الإسرائيلية» بحق الشعب الفلسطيني، كما شهدت سنة ٢٠١٧ نشاطاً مميزاً بالكويت في رفض ومقاومة التطبيع، وتُنسب تلك السياسة المتزنة لحنكة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

الأزمة اليمنية

كان من أبرز التطورات في ملف الصراع الدائر في اليمن خلال سنة ٢٠١٧، مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح علي يد حلفائه السابقين (الحوثيين) بعد فض الشراكة بين الطرفين.

تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي شكّل هو الآخر تطوّراً مهمّاً في مسار الأوضاع السياسية والميدانية، وعبّر عن عمق الأزمة بين حكومة الشرعية برئاسة عبد ربه منصور هادي والتشكيلات العسكرية التابعة لدولة لإمارات العربية. كما شهدت سنة ٢٠١٧ خروج القوات القطرية من التحالف العربي في اليمن إثر تفجّر الأزمة الخليجية، وتوسّع الحوثيون في استهداف الأراضي السعودية بالصواريخ الباليستية، ووصلت الهجمات الصاروخية إلى العاصمة الرياض.

وشكل لقاء ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بقيادة حزب التجمع اليمني للإصلاح في سنة ٢٠١٧ تطوّراً مهمّاً في مسار العلاقة بين الطرفين، ليتكرر اللقاء بعد شهرين، لكن هذه المرة بصحبة ولي عهد الإمارات محمد بن زايد، في محاولة سعودية لتخفيف الاحتقان بين التجمع اليمني للإصلاح والإمارات.

وتواجه العملية السياسية في اليمن تحدياً خطيراً يتعلّق بانتشار ثقافة العنف نتيجة استمرار الصراع وتنامي الجماعات المسلحة التي لا تعترف بالعملية السياسية بل ترى فيها خطراً وجودياً. كما أفرزت الصراعات السياسية والعسكرية ضغوطاً اقتصادية واجتماعية تسببت في تدهور حاد للنشاط الاقتصادي وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، وتعطيل مصادر الإنتاج الحكومي والخاص، الأمر الذي تسبب في تدني مستويات الدخل وتزايد معدلات الفقر والبطالة.

العراق

شكّلت هزيمة تنظيم الدولة (داعش) واحداً من أبرز التطورات في العراق خلال عام ٢٠١٧، وهو ما طرح السؤال حول مستقبل المحافظات المحررة في ضوء الأوضاع الإنسانية والأمنية والاقتصادية المترتبة على الحرب على الإرهاب وإمكانية الخروج بمعادلة تنموية سياسية تعالج

الاختلالات الناجمة عن الصراع ومن ضمنه طرح مشروع الفيدرالية.

المتغير الثاني يتعلق بأزمة كردستان في ضوء الاستفتاء الكردي واستقالة مسعود البرزاني، وقد كان لهذا المتغير تأثير مهم على المشهد السياسي في العراق، حيث عزّز قوة السلطة المركزية في بغداد، وانعكس بصورة سلبية كبيرة على الواقع الكردي في العراق.

وتواجه الدولة العراقية تحديات مهمة أبرزها التحالفات السياسية وحالة الاستقطاب بين القوى السياسية، ومستقبل دور الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في رسم ملامح هذا الصراع، إلى جانب المتغيرات الاقتصادية والإنسانية والأمنية المترتبة على الحرب على الإرهاب والفساد.

الأزمة السورية

شهدت الأزمة السورية سنة ٢٠١٧ متغيرات مهمة على مستوى الواقع الميداني، ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية من مستقبل النظام، حيث عقدت عدة جولات تفاوضية في جنيف وأستانا. وحدث تغير كبير في خريطة توزيع النفوذ والسيطرة على الأرض السورية لصالح النظام (٥١,٤٪ من مساحة سورية) والقوى الكردية الانفصالية (٢٥,٣٪)، نتيجة لتفاهم أمريكي – روسي قضى بالسماح لهما بمهاجمة مناطق سيطرة تنظيم «داعش» في شرق جنوب سورية والسيطرة عليها.

وقد تميز الموقف الأمريكي من الأزمة السورية بالغموض وعدم الوضوح من البداية في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما، واستمر في العهد الجديد لإدارة الرئيس ترمب، مع قليل من التغير نحو الانخراط بالتواجد العسكري إلى جانب الأكراد في شمال سورية، بذريعة محاربة تنظيم الدولة. وتعتقد الولايات المتحدة أنها قادرة على فرض سياساتها ومصالحها لدى جميع أطراف الصراع في المنطقة، فاتبعت استراتيجية تفعيل التوازنات، والاستفادة من التناقضات الموجودة في المنطقة، لبناء توازنٍ بين الفاعلين الأساسيين في الأزمة السورية، انطلاقاً من رؤيتها بأن انتصار أي طرف من أطراف الصراع لن يصب في خدمة مصالحها.

فيما تسعى روسيا لتعزيز دورها في المنطقة انطلاقاً من سورية وموقعها للتحكم في نقل الغاز الطبيعي وتجارته عبر الأنابيب من قطر وإيران عبر سورية وتركيا إلى أوروبا؛ لذا يرجح ألا يرقى

التنسيق الروسي مع تركيا في سورية بنتائجه إلى مستوى الرغبة التركية. وتصطدم رؤية روسيا للحل السياسي في سورية بصعوبة التوفيق بين مطالب ورؤى مختلفة لأطراف مؤثرة في الصراع السوري من بينها مصير الأسد، ووضع الأكراد في سورية، ودور إيران والمعارضة السورية وتركيا والولايات المتحدة في سورية.

وقد تسارع عقد الجولات التفاوضية في جنيف وأستانا دون أن تسفر عن نتائج ملموسة بسبب تعنت النظام، وعدم ممارسة أي ضغوط دولية عليه. بل مارست الولايات المتحدة وروسيا ضغوطاً على السعودية في مؤتمر الرياض٢ لإنتاج هيئة تفاوض جديدة.

وتشير تفاهمات الأطراف المؤثرة في الأزمة السورية إلى سعيها لتقاسم النفوذ والسيطرة على الساحة السورية. أما تركيا التي تَهدد أمنُها القومي بالأزمة السورية، فلا رغبة لأي طرف دولي بأي دور فاعل لها. ويبدو الخلاف الإقليمي والدولي بشأن الأزمة السورية أكبر بكثير من التفاهمات الجارية بشأنها؛ الأمر الذي ينبئ باستمرارها دون أفق واضح للخروج من المأزق.

لبنان

أثّرت جملة من المتغيرات في رسم معالم المشهد السياسي في لبنان سنة ٢٠١٧. الأول متغير داخلي كان أبرز ما فيه استعادة الثقة بمؤسسة الرئاسة، والسيطرة على الحدود اللبنانية، واستقالة رئيس الوزراء سعد الحريري ثم العدول عنها.

أما المتغير الإقليمي والدولي الذي أثّر في المشهد المحلي، فأبرز ما فيه انتخاب ترمب رئيساً للولايات المتحدة، والثاني اندلاع الأزمة الخليجية، أما المتغير الثالث فهو تراجع حدّة المعارك في سورية على أرضية خفض التصعيد.

تفاعلت هذه المتغيرات بشكل عزّز من مكانة حزب الله والقوى الشيعية والمارونية، في حين تراجعت مكانة السُّنة الذين تعرضوا لانتكاسة كبيرة باستقالة الحريري وباهتزاز مركزه القيادي وخسارة الظهير السعودي المنشغل بالأزمة الخليجية واليمنية؛ الأمر الذي كان له تأثيره في وقت لاحق على نتائج الانتخابات النيابية التي شهدها لبنان خلال شهر أيار/مايو ٢٠١٨، حيث تراجعت مقاعد تيار المستقبل المحسوب على الحريري بصورة كبيرة في تلك الانتخابات، فيما

عزّز حزب الله حضوره في أوساط النواب السُّنة المحسوبين عليه.

الأردن

يواجه الأردن تحديين أساسيين؛ الأول داخلي اقتصادي قد يتطور باتجاه التأثير في استقرار الدولة التي تعتمد على جهاز بيروقراطي كبير يقارب المليون موظف مدني وعسكري، فاستمرار الضغوط على القطاع الخاص من خلال سياسة الإصلاح الاقتصادي يدفع نحو ركود ينعكس على موارد الدولة بشكل ينقل الأزمة إلى مؤسساتها.

التحدي الثاني إقليمي يتمثل بالسياسة الأمريكية التي أطلقت صفقة القرن، متجاوزة دور المملكة عبر إعطاء السعودية الدور القيادي المباشر لقيادة التطبيع والتحالفات الإقليمية مع «إسرائيل»، بطروحات متطرفة أمريكياً و«إسرائيلياً» تجاه القدس والدولة الفلسطينية، مهددة بتأثيرات سلبية بخصوص مستقبل العلاقة مع الضفة الغربية والعبث بالتوازنات الديموغرافية والسياسية في البلاد.

وقد واجه الأردن في سنة ٢٠١٧ حالة من التجاهل والتهميش لدوره من قبل حلفائه الإقليميين السابقين، حيث لم يكن موقفه مرضياً للسعودية التي كانت تطلب موقفاً أقوى من مجرد تجميد عمل السفارة القطرية في عمَّان، كما أن عدم مشاركته ميدانياً في التحالف العربي العسكري في اليمن شكلت سبباً إضافياً للفتور في العلاقة.

في ذات الوقت شهدت العلاقة الأردنية «الإسرائيلية» توتراً ملحوظاً على خلفية قيام رجل أمن في السفارة «الإسرائيلية» بقتل مواطنين أردنيين، وعوضاً عن محاسبته قانونياً أصرّ رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو على استفزاز الأردن عبر حفاوة الاستقبال لرجل الأمن «الإسرائيلي» ورفض اتخاذ أي إجراءات قانونية بحقه، الأمر الذي أدى لتجميد عمل السفارة «الإسرائيلية» في الأردن عدة شهور.

المشهد الفلسطيني

شهدت سنة ٢٠١٧ تطورات متسارعة، من أبرزها مواقف إدارة ترمب المتطرفة تجاه القضية الفلسطينية، وتزايد حدة التوترات الميدانية المتعلقة بالقدس، وبذل جهود مصالحة فلسطينية برعاية مصرية باءت بالفشل، واشتداد الحصار المفروض على قطاع غزة، علاوة على استمرار الانتهاكات «الإسرائيلية» بما فيها التوسّع الاستيطاني.

فمع فوز ترمب برئاسة الولايات المتحدة مطلع ٢٠١٧، نشأ صدع في المواقف بينها وبين أوروبا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث أظهرت إدارة ترمب تنصّلاً واضحاً من محددات اللجنة الرباعية الدولية، خصوصاً ما يتعلق بمدى التزامها بمشروع «حل الدولتين» عبر المفاوضات. وقد اتخذ ترمب في تشرين أول/أكتوبر ٢٠١٧ قراره الإشكالي بإعلان القدس عاصمة للاحتلال «الإسرائيلي»، متنصّلاً من مشروع «حل الدولتين» بمواصفاته السابقة، عبر ربطه بتوافق الإرادات «الإسرائيلية» – الفلسطينية أولاً، وانسجمت هذه المواقف، عموماً، مع نُذُر إبرام «صفقة القرن».

وقد تجلى الاستياء الأوروبي من هذا التوجّه الأمريكي الانفرادي، في امتناع الاتحاد الأوروبي عن تأييده بعد أيام من إعلان ترمب، وفي السلوك التصويتي الأوروبي في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار ذاته. وقد تلقى ترمب صفعات متعددة من حلفائه في مشهد التصويت. وأضيف الملف الفلسطيني إلى الملفين التركي (الداخلي)، والسوري، في مسلسل العلاقات الإشكالية بين تركيا وأمريكا (حليف الأمس).

وتسعى أوروبا إلى الدفع بصيغة دولية جديدة متعددة الأطراف في مسعى لإعادة التوازن المفقود في رعاية المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والجانب «الإسرائيلي»، وهي صيغة تدفع نحوها أيضاً السلطة الفلسطينية وأطراف عربية. فيما شكل قرار ترمب فرصة لبعض الأطراف الإقليمية لممارسة بعض الأدوار في المشهد الفلسطيني، وقد أحرج القرار أطرافاً أخرى لا ترغب بتعكير صفو علاقاتها بإدارة ترمب. كما أسهم القرار في انفتاح المشهد الفلسطيني على احتمالات وتحولات نوعية في مسارات الصراع.

وقد شهدت سنة ٢٠١٧ تحولاً لافتاً في علاقة النظام المصري مع حركة حماس، ورعايتها اتفاق المصالحة بين حماس والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، الذي تم توقيعه في أكتوبر،

بعد محاولة سبقتها لإجراء المصالحة بين حركة حماس ودحلان.

وسادت تخوفات من أن تشهد القضية الفلسطينية منعطفاً دقيقاً وشائكاً حافلاً بالمفاجآت في سنة ٢٠١٨ مع توجّه ترمب لفرض «صفقة القرن»، بالتزامن مع تشديد الضغوط على الأطراف الرافضة لها، غير أن تلك التخوفات تراجعت نسبياً بعد تلكؤ الإدارة الأمريكية في طرح الصفقة رسمياً. كما يتوقع أن يتواصل إلحاح ملف القدس في ظلّ التوجهات الأمريكية المعلنة لحسم مصيرها لصالح الاحتلال. أما قطاع غزة، فإنّ مرحلة التأزيم قد تدفع باتجاه تطورات نوعية، قد تشمل انفجار الأوضاع أو اندلاع مواجهات ميدانية، علاوة على ما يترافق مع ذلك من ترتيبات محتملة في سيناء. فيما يرجّح أن تحرص أوروبا على عدم انفلات الأوضاع، عبر تثبيت دعائم السلطة الفلسطينية (وبالأخص مالياً)، وقد تسهم في توفير شبكة أمان إنسانية في قطاع غزة إن تدهورت أوضاعه بشكل ينذر بالانفجار. ويرجح أن تكون سياسة ملء الفراغ الأمريكي حاضرة بوضوح أوروبياً في منع انهيار «الأونروا».

المشهد المصري

مرّت مصر خلال سنة ٢٠١٧ بالعديد من الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية، تمثّلت في طبيعة النظام السياسي (المنكفئ على نفسه)، وأنماط التفاعلات بين المؤسسات السياسية، والقوى السياسية، وممارسات أجهزة الدولة والتفاعلات الخارجية للنظام، وقضايا الأمن القومي المصري.

حيث واصل نظام السيسي احتكاره لمؤسسات السلطة وانتهاكاته لحقوق المواطنين والقوى السياسية، واعتمد سياسة الصراعات الصفرية مع محيطه، مستخدماً فزاعة الإرهاب والأوضاع الاقتصادية المتأزمة في تبرير سياساته وإجراءاته في الداخل والخارج.

ولم يختلف الوضع كثيراً في شكل العلاقة بين نظام السيسي والجيش، إلا أن حجم سيطرته على الجيش تبدو أكبر من سابقيه لعدة أسباب، منها: حماية مصالح الجيش، والحفاظ على تماسك القيادة العسكرية (إعادة تشكيل المجلس العسكري)، وارتباط المصالح الاقتصادية مع طبقة الضباط؛ فضلاً عن عمق الارتباط الوجودي في المصالح بينه وبين الشرطة.

وقد خلقت عملية التقويض والمحاصرة التي مارسها النظام ضد القوى السياسية حالة من العزلة حول الكيانات والرموز السياسية، وأدت للانعزال فيما بينها، وكانت المحصلة وجود قوى سياسية رافضة ومعارضة للنظام لا تمتلك إلا النقد، دون أن تمتلك مشروعاً واضح الملامح للتعامل مع النظام، أو تمتلك الإجابة عن السؤال الأهم وهو: ما هو الحل للأزمة؟ سؤال لا إجابة له تلوح في المشهد الداخلي، وتكاد الإجابة عنه تنحصر في العامل الإقليمي والدولي على أمل أن تتغير موازين القوى والرهانات.

وعلى العكس من الانكفاء الداخلي، انفتح النظام على قدر أوسع من التدخلات الإقليمية في ليبيا والسودان وقطر، وتذبذبت علاقاته مع إثيوبيا (سدّ النهضة، ودعم السيسي للمعارضة المسلحة في إثيوبيا)، ومع السعودية (استقرت العلاقات عقب إعلان الحصار على قطر)، وإيطاليا (انتهت باستعادة العلاقات الدبلوماسية وتوجيه دفّة الاتهامات نحو معارضي السيسي).

السودان

تأثر السودان بالإفرازات السلبية للأزمة المالية وأزمة الغذاء العالميتين، وكذلك باستمرار المقاطعة والعقوبات الاقتصادية التي ترتب عليها تباطؤ تدفق المساعدات والمنح، خاصة من المصادر التمويلية الرئيسة، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لشركاء السودان التجاريين عربياً.

وقد استطاعت الحكومة إدارة المال والاقتصاد بما يمكّن البلاد من تخطي مرحلة حرجة، وتجلى ذلك بالإيفاء بحاجة البلاد من العملات الأجنبية لمقابلة الواردات، مع المحافظة على معدل نمو موجب. هذه النتائج تحتاج لأن تفسر بما يمكّن من استخلاص الدروس المستفادة من منهجية إدارة الاقتصاد والمال في المرحلة السابقة، للاستفادة منها في المراحل القادمة، خاصة وانه بات من الضروري توجّه الدولة الجادّ والعاجل نحو إزالة تشوهات الاقتصاد السوداني وتحقيق الريادة لقطاعات النفط والصناعة والزراعة والتعدين في الدخل القومي والصادرات، وتحريك النشاط الاقتصادي بصفة عامة برفع الإنتاج والإنتاجية مع استمرار أزمة الوقود وأزمة دارفور والعلاقات بين النظام والقوى السياسية.

الصومال

شهد الصومال انتخاب برلمان جديد للبلاد وانتخاب رئيس حكومة في ظل أوضاع محلية وإقليمية مضطربة، ويعتبر ذلك إنجازاً بحد ذاته، إلا أنه لم يتمكن من تخطي العقبات الناجمة عن الانقسام، فإقليم بورتلاند المستقل لم يشارك في الانتخابات رغم الوساطة والجهود التي بذلتها تركيا، كما كشفت الأزمة الخليجية عيوباً في الدستور الفيدرالي المؤقت، فرغم اتخاذ حكومة المركز في مقديشو موقفاً حيادياً من الأزمة فإن هناك ثلاث ولايات انحازت للإمارات والسعودية.

ولا تتوقف التحديات عند حدود الانقسام وضعف السلطة المركزية، بل وفي ضعف المؤسسات الحكومية التي لا تتوافر إلا على ٤٠٠٠ موظف يقومون على إدارة هذه المؤسسات، ورغم نجاح مؤتمر عرتا في توحيد جهود الصوماليين، فإن التدخلات الإقليمية وضعف الجيش الصومالي ما زالت تمثل عائقاً كبيراً أمام مواجهة التحديات الإقليمية وتداعيات الأزمات المشتعلة وعلى رأسها الأزمة اليمنية.

وعلى الرغم من ذلك فقد تحقق قدر من التوازن في الساحة الصومالية من خلال تعاظم الدور التركي، إذ أسهم في إعادة بناء مطار مقديشو وميناءها، وعملت تركيا على إدارته في مقابل مساعدات ونشاط دبلوماسي متعاظم توّج بزيارة الرئيس التركي أردوغان.

التحدي الأخير أمام الصومال يكمن في إعادة بناء الجيش الوطني لمواجهة التحديات التي ستنجم عن انسحاب قوات حفظ السلام الأفريقية)الأمصوم) المكونة من ٢٢ ألف مقاتل، إذ سيعاد انتشارها فاتحاً الباب أمام المتربصين بالانقضاض على الدولة الصومالية، وهو التحدي المباشر للرئيس والحكومة الصومالية في المرحلة المقبلة.

الأزمة الليبية

مثلت سنة ٢٠١٧ نهاية الاشتباكات المسلحة الواسعة بين أطراف الأزمة الليبية، وأنهت نفوذ تنظيم الدولة في سرت ومناطق أخرى، وإن لم يتوقف خطره تماماً، كما أن المجلس الرئاسي

لحكومة الوفاق الوطني تمكن من الحفاظ على الدعم والثقة الدولية، في مقابل عجزه عن توفير الخدمات الأساسية لليبيين واحتكار القوة في ليبيا التي لا يزال للمجموعات المسلحة النفوذ الأكبر والأكثر تأثيراً على مجريات الأحداث فيها.

كما أن أحداث وتطورات ٢٠١٧ قد تشكل مدخلاً لعقد تفاهمات بين أطراف الأزمة الليبية خلال سنة ٢٠١٨ تكون الانتخابات العامة والرئاسية أبرز تجلياتها. ولا يتوقع أن يتقلص النفوذ الأجنبي الذي ازداد تأثيراً في سنة ٢٠١٧.

تونس

أضحت الصورة أكثر ضبابية في تونس مع نهايات عام ٢٠١٧، حيث تفاقم التعثّر في المسار التنموي، وأثيرت قضايا ذات حساسية مجتمعية هددت ما يوصف بـ«الهدنة الثقافية» في البلاد، وتوسّع الغموض ليلامس المسار السياسي مع اقتراب مواعيد الانتخابات المحلية التي حققت فيها حركة النهضة فيما بعد في شهر مايو ٢٠١٨ نتائج متقدمة وجاءت في الترتيب الأول متقدمة على «نداء تونس»، في مؤشر مهم إلى قوة حضورها في الشارع، ويظهر المشهد السياسي التونسي غياب كتلة قيادية متضامنة ومجتمعة حول مشروع إصلاحي لإدارة الفترة القادمة وهو ما يشكّل تحدياً سياسياً مهماً.

اقتصادياً؛ ما يزال الاقتصاد التونسي يواجه أوضاعاً صعبة، في ظل ارتفاع نسبة التّضخم، وتواضع نسبة النموّ، وضعف الاستثمار الدّاخلي والخارجي، وعجز الميزان التجاري، وارتفاع الدين الداخلي والخارجي، وتراجع قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

واجتماعياً؛ ظل الاحتجاج الاجتماعي حالة ملازمة لمسار البلاد منذ سنوات بفضل مناخ الحريات، وبسبب الفجوة بين المنجز والتطلعات، وبسبب التّوظيف السياسي أيضاً، الذي أخذ صيغاً متعددة: قطاعية وجهوية وفئوية وأحياناً عامّة.

الجزائر

على الصعيد السياسي، يتركز النقاش بصورة أكبر حول شغور منصب الرئيس من الناحية العملية، أما على المستوى الاقتصادي فيجري التركيز على توجه الحكومة نحو خطة نقدية جديدة بعد انخفاض احتياطي النقد الأجنبي، وعسكرياً وأمنياً يواجه الجيش تحديات إقليمية صعبة على الحدود، وعلى المستوى الاجتماعي شهدت البلاد حالة غليان واحتجاجات بعد إقرار قانون المالية ٢٠١٧، الذي جاء مشابهاً لقوانين ٢٠١٥ و٢٠١٦ التي تأثرت بانهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية.

في شهر مايو ٢٠١٧، شهدت الجزائر انتخابات تشريعية سيطر فيها حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم وحلفاؤه على الأغلبية داخل القبة التشريعية، بينما تقاسمت الأحزاب الأخرى بقية المقاعد، واحتل تحالف التيار الإسلامي المرتبة الثالثة بـ٣٣ مقعداً من أصل ٤٦٢، وقد تصدر الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) نتائج الانتخابات البرلمانية وحصل على ١٦٤ من أصل ٤٦٢ مقعداً.

وفي شهر نوفمبر٢٠١٧ شهدت الجزائر سادس انتخابات محلية في تاريخ التعددية بالبلاد لاختيار أعضاء ١٥٤١ مجلساً بلدياً، و٤٨ مجلسا ولائياً، ووصلت نسبة المشاركة في الانتخابات ٤٦,٨٣٪ مرتفعة بنحو ٤ نقاط مقارنة بتلك التي أُجريت في عام ٢٠١٢، وقد حافظ حزب جبهة التحرير الوطني على الصدارة رغم أنه خسر نحو ٤٠٠ بلدية، حيث حصل على ٦٠٣ بلديات؛ أي أكثر من ٣٩٪، أما حزب التجمع الوطني الديمقراطي، فقد رفع عدد البلديات التي فاز بها بـ١٠٠ بلدية مقارنة بعام ٢٠١٢.

وتبدو الجزائر أمام ثلاثة سيناريوهات مستقبلية؛ الأول: إعادة إنتاج النظام لنفسه، والثاني: الانفجار الاجتماعي وتزايد الاحتجاجات المحلية، والثالث: سيناريو التوافق والانتقال السلمي للسلطة.

المغرب

اعتبر العام ٢٠١٧ امتدادا طبيعيا لحصاد الإنتخابات البرلمانية التي عقدت في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠١٦، فبعد أن حصد حزب العدالة والتنمية ٣١ ٪ من مقاعد البرلمان بات مؤهلا لتشكيل الائتلاف الحكومي بقيادة عبد الإله بن كيران الذي كلفه الملك بتشكيل الحكومة،

غير أن محاولاته واجهت معيقات سياسية وضعها تحالف الرباعية(حزب الاحرار والحركة الشعبية والاتحاد الاشتراكي والاتحاد الدستوري) بقيادة الملياردير عزيز اخنوش زعيم حزب الأحرار، الأمر الذي حال دون تمكن بن كيران من تشكيل الحكومة، ليعفيه الملك محمد السادس ويكلف سعد الدين العثماني بتشكيل الحكومة بعد مرور خمس أشهر على الانتخابات، أمر كان له بعض التداعيات السلبية على حزب العدالة وعلى فاعلية الحكومة.

امتد تأثير التأخر في تشكيل الحكومة ليؤدي إلى تعطيل البرنامج الاقتصادي للدولة ستة أشهر الى حين إقرار الموازنة العامة، مهمّشا دور الأحزاب والبرلمان؛ ومفاقما الأزمة الاجتماعية التي تفجرت على شكل احتجاجات في العديد من مناطق المغرب، في ظل غياب لفاعلية القوى الحزبية.

الأزمات الاجتماعية والتعطيل الحكومي جعل من عام ٢٠١٧ عام التوتر الاجتماعي والاحتقان الذي لم يمنع من التفاعل مع أزمات الإقليم باسلوب جديد، إذ تم تجاوز (الفيتو) المغربي على المشاركة في الاتحاد الإفريقي الذي انسحب منه عام ١٩٨٤ لوجود مقعد للبوليساريو فيه، وهذا التحول كان بدواعي اقتصادية للانضمام للمنطقة الاقتصادية الإفريقية.

بخصوص الأزمة الخليجية، اتبع المغرب سياسة الحياد البناء، فلم يقطع علاقاته بدولة قطر رغم قطعه للعلاقة مع ايران، لتحقيق التوازن في علاقاته مع دول الخليج .

العام ٢٠١٧ تأرجحت فيه الحالة المغربية بين الحفاظ على المسار الديموقراطي والارتداد الى ما قبل الربيع العربي، فرغم الضغوط التي تعرضت لها العملية الديمقراطية، إلا أن المملكة لم ترتد الى مرحلة ما قبل الربيع العربي، إذ استمر تأثير القوى السياسية في الحكومة، وانضمت القوى المجتمعية عبر الاحتجاجات الناجمة عن تراجع فاعلية الأحزاب الى صدارة المشهد، لتوجد حالة من التدافع حافظت على الواقع المتشكل بعيد الربيع العربي، غير ان التقدم

خطوات نحو مزيد من التنمية السياسية والاقتصادية كانت الحاجز الذي لم تتخطه المملكة المغربية رغم إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

موريتانيا

بحسب التقرير العام لموريتانيا، فإن عامي ٢٠١٥ – ٢٠١٦ لم يشهدا حركية كبيرة في تطورات الحياة السياسية في موريتانيا، فباستثناء المحاولات الرامية إلى إطلاق حوار سياسي لا يمكن الحديث عن تطور كبير آخر عدا الأنشطة الجماهيرية التي قامت بها الأطراف السياسية.

ويمكن القول: إن المشهد السياسي الموريتاني طغت عليه طيلة عامي ٢٠١٥ – ٢٠١٦ مساعي الحوار الفاشلة، وذلك استمراراً لما طبع الحياة السياسية في البلد منذ تعثر جلسات الحوار السياسي في أبريل ٢٠١٤ التي فشلت في تنظيم انتخابات رئاسية توافقية، وأدت في النهاية لمقاطعة أغلب القوى السياسية الوازنة في المعارضة لهذه الانتخابات.

ورغم تأكيد كل من النظام والمعارضة استعداده للحوار مع الطرف الآخر، فإن الشروط التي يضعها الطرفان والاتهامات المتبادلة بعدم الجدية ظلت تحول دون إطلاق حوار يقرب وجهات النظر ويحدُّ من حالة الانقسام السياسي وغياب الثقة بين أطراف المشهد.

وفيما يتعلق بقضايا الوحدة الوطنية، فلم تشهد هي الأخرى تطورات كبيرة خلال هذه الفترة، ففيما يتعلق بقضية الزنوج، فقد تراوح العمل فيها بين البيانات والاحتجاجات التي قامت بها النخب والحركة الزنجية.

وأما قضية لحراطين أو قضية الاسترقاق ومخلفاته: فقد كان أبرزَ تطور عرفته هو إنشاءُ محاكم مختصة في قضايا الرق؛ وقد طرحت أمام بعض هذه المحاكم عدة حالات اتهم أصحابها بممارسة الاستعباد، وصدرت في حق بعضهم أحكام مغلظة

وفي مجال العلاقات والتعاون بين موريتانيا ودور الإقليم؛ متوقفاً مع حالة التذبذب المتكررة في العلاقة بالجزائر، أما العلاقة مع المغرب فقد طبعها الكثير من مظاهر التوتر وصل خفض التمثيل الدبلوماسي، إن ما يمكن أن يوصف بالأزمة الدبلوماسية بين البلدين لم تطل الجوانب الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

أما بالنسبة للصحراء الغربية فتظل موريتانيا محافظة على الاستقرار المعهود في العلاقات

معها، وأما بالنسبة لدول الجنوب، فإن العلاقة بالسنغال ظلت في فتور وبرودة.

أما بالنسبة للحالة المالية فإن العلاقات تأخذ متانة وقوة واستمراراً منذ انتخاب الرئيس كيتا ٢٠١٤، كما مثل تنظيم القمة العربية السابعة والعشرين في ٢٥ يوليو ٢٠١٦ بالعاصمة الموريتانية نواكشوط دوراً في إدارة العمل العربي المشترك.

أما محور الأمن والدفاع من خلال عنصرين بارزين وذلك باعتماد هيكلة جديدة للجيش الوطني تحت مسمى الأركان العامة للجيوش مع التوسع الملحوظ للجيش البري في الحصول على عدد من المروحيات قادرة على القيام بمهام عسكرية، إلا أن أهم التحديات الأمنية العابرة للحدود هي المخدرات والهجرة السرية

ويعاني الاقتصاد الموريتاني من الحجم الكبير للديون الخارجية التي وصلت إلى حدود ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت قيمة خدمة الدين الخارجي في العام ٢٠١٥ ما مجموعه ٢٣٦,٤ مليون دولار أمريكي، هذا بالإضافة إلى إشكالية عدم شمول النمو وتذبذبه وحساسية اقتصاد البلاد للصدمات الخارجية وهو ما انعكس في الانهيار السريع لنسب النمو، كما أن المداخيل الكبيرة للبلاد لم تنعكس على الواقع المعيش للسكّان فلا تزال نسبة الفقر في حدود ٣١٪، كما أن نسبة البطالة تظل مرتفعة بين صفوف الشباب وتتجاوز ٢٠٪

تركيا

إلى جانب النقاش المستمر حول الانتقال إلى نظام حكم رئاسي، كانت قضية محاربة الإرهاب من أهم الموضوعات التي شغلت السياسة الداخلية التركية في سنة ٢٠١٧، كما استمرت عملية مقاومة تنظيم فتح الله غولن المتهم بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز/يوليو ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بالاستفتاء على طبيعة نظام الحكم كانت نتيجة الاستفتاء لصالح «نعم» بنسبة ٥١,٤، ليتم تغيير نظام الحكم في تركيا إلى النظام الرئاسي. ومن التطورات البارزة في السياسة التركية الداخلية في سنة ٢٠١٧ عودة رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان إلى حزب العدالة والتنمية بعد الاستفتاء في ١٦ أبريل/نيسان، حيث تم انتخابه مجدداً رئيساً للحزب.

وعلى الصعيد الخارجي شهدت سنة ٢٠١٧ الكثير من التوترات السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، بسبب الخلافات حول مواضيع الأزمة السورية والدعم المقدم لعناصر تنظيم «ب.ي.د» ذراع منظمة «بي.كا.كا» في سورية، ومسألة عدم تسليم زعيم التنظيم الإرهابي فتح الله غولن المتواجد على أراضي الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا، ومن جهة أخرى توترت العلاقة مع دول الاتحاد الأوروبي بسبب الأزمات التي ظهرت في مرحلة الاستفتاء والخلافات المتمثلة في رفض الاتحاد الأوروبي تسليم المطلوبين من منتسبي تنظيم فتح الله غولن لتركيا.

فيما شكلت العلاقات مع روسيا جزءاً مهماً من السياسة التركية الخارجية في سنة ٢٠١٧، حيث تطورت أوجه التعاون بين البلدين، وزار الرئيس أردوغان روسيا أربع مرات خلال هذا العام، وبلغ عدد اللقاءات بينه وبين بوتين سبعة لقاءات.

وفيما يتعلق بالأزمات الحدودية كانت الأزمة السورية من المواضيع ذات الأولوية في السياسة التركية في سنة ٢٠١٧، وتابعت تركيا عملياتها العسكرية ضمن عملية «درع الفرات» التي بدأتها في سنة ٢٠١٦. فيما أولت تركيا اهتماماً كبيراً بالاستفتاء في إقليم كردستان وأغلقت المنافذ الحدودية الجمركية مع الإقليم في سياق التعاون والتنسيق مع إيران والحكومة العراقية لاحتواء تداعيات الاستفتاء.

إيران

تتمثل أهم التطورات السياسية في إيران بعودة الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة «٥ زائد واحد»، إلى المربع الأول مع ترمب، ونتائج الانتخابات الرئاسية بفوز حسن روحاني، الذي أيقظ في نفوس الإيرانيين آمالاً كبيرة بخروج البلاد من وطأة الحصار والعزلة السياسية ووضع حدّ للتدهور الاقتصادي ومعالجة تدني المستوى المعيشي في البلاد، فكان على الرئيس الجديد استكمال مسؤولية إيجاد تسوية مع الغرب الأوروأمريكي، خاصة مع مجيء ترمب بما يمثله من استدارة مهمة باتجاه تعزيز العقوبات الاقتصادية على إيران بعد تهديده بنقض الاتفاق النووي.

وقد وُصف الاتفاق في واشنطن بأنه أبرز إنجاز لإدارة أوباما في حقل السياسة الخارجية، بينما وُصف من قبل أنصار الرئيس روحاني بأنه أبلغ أثراً من القنبلة النووية ذاتها. وقد كانت الشكوك تحوم حول إمكانية تعديل الاتفاق من خلال ملحق إضافي جديد، وهو ما ترفضه طهران

ومن خلفها موسكو وبكين، وتتبع تلك الشكوك من رفض عدد من الفاعلين الدوليين له ممثلة بواشنطن، إلى جانب لندن وباريس التي باتت تؤمن بأهمية وجود اتفاق مع إيران حول جوانب حساسة مهمة مثل برنامج الصواريخ الإيراني إلى جانب تدخلات طهران في أزمات الشرق الأوسط، وغسيل الأموال.

ويُنتظر أن يؤثر اتساع التباين في التوجهات في مسار العلاقات الأمريكية-الإيرانية، وكذلك في خريطة التحالفات والاصطفافات في المنطقة، بالإضافة إلى أنه قد يخلّف بيئة صراعية داخلية إيرانية، بدأت وتيرتها بالتصاعد مع بروز الاحتجاجات والتظاهرات في إيران احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتواجه إيران ستة تحديات مهمة، الأول: استمرار تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مع زيادة وتيرة الخلافات السياسية الداخلية. والثاني فشل الرئيس روحاني في الحوار مع الغرب بشأن الاتفاق النووي. ويتعلق التحدي الثالث بتحول الانفتاح على الغرب، وعلى واشنطن تحديدًا، إلى قضية لها انعكاسات داخلية في إيران، خاصة بعد الآثار السلبية للعقوبات على الاقتصاد الإيراني، وما نتج عنه مؤخراً من اندلاع حركة احتجاج واسعة النطاق، وبعد تصاعد رفض التيارات المتشددة في داخل طهران، لمنهج روحاني في التعامل مع واشنطن، وهو ما يجعل نجاح روحاني في الانفتاح على واشنطن داعماً لشرعية الدولة والثورة وتعزيز قدرتها على البقاء والتكيف مع المتغيرات.

ويتيح الانفتاح ذاته تجاوز التحدي الرابع المتمثل في إدراك إيران أن استمرار ممارستها دور القوة الإقليمية، يتطلب شرعية دولية بالأساس. ويتوافر تصور لدى دوائر صنع القرار في إيران مفاده أن توفير الشرعية الأمريكية لهذا الدور هو المفتاح للحصول على هذه الشرعية الإقليمية، خاصة أن بعض الدوائر في واشنطن لا ترى في دول الخليج موازناً لإيران. كما يرتبط الانفتاح على الغرب بتجاوز التحدي الخامس المتمثل بإحباط الضغوط الأميركية و«الإسرائيلية» والمحاولات الرامية لبلورة إجماع دولي جديد ضد إيران. أما التحدي السادس فيتمثل في استراتيجية استغلال وتوظيف الفجوات والتناقضات بين أمريكا والدول الضامنة للاتفاق النووي، لتعزيز موقفها التفاوضي، مع إدراك طهران ضعف احتمالية قيام واشنطن بتوجيه ضربة عسكرية ضدها.

«إسرائيل»

شهدت «إسرائيل» تغييرات داخلية وخارجية مهمة، أبرزها: تطور العلاقة بين الدين والدولة، وتزايد الفاشية الجديدة المتمثلة في محاربة المنظمات اليسارية والحقوقية، والتحيز لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على حساب المؤسسية.

وكان من أبرز انعكاسات هذه التغيرات تأثر علاقة «إسرائيل» بالعالم، التي بنيت في الأساس على قاعدة أن «إسرائيل» دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وترغب بالعيش بسلام مع الفلسطينيين في إطار «حل الدولتين». وكذلك فقدان «إسرائيل» جانباً من قدرتها على الانسجام مع المجتمع الدولي في الموقف من القضية الفلسطينية تحديداً. وبالتزامن فقد حققت اختراقات نوعية مهمة على صعيد التطبيع والعلاقات الإقليمية، وبالتحديد مع حكومات دول الثورة المضادة التي انقلبت على الربيع العربي، لتواجه معهم تحديات المقاومة الفلسطينية واللبنانية وداعميهما الإقليميين. فيما يستمر التحدي الذي تشكله حركة المقاطعة الـ BDS التي تؤثر سلباً في علاقات «إسرائيل» مع الأوروبيين ولا سيما في المستويات الشعبية.

حركات تستخدم القوة العسكرية

(حماس، حزب الله، الحوثيون)

فلسطينياً، شكل التقارب بين حركة حماس والنظام المصري وتوقيع تفاهمات سياسية وأمنية بين الطرفين، تطوّراً مهماً في سنة ٢٠١٧، كما كان للوثيقة السياسية التي أصدرتها الحركة في ذات العام أصداء مهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، بينما ظل ملف المصالحة وإنهاء الانقسام يراوح مكانه دون تقدّم يذكر، لتستمر معاناة قطاع غزة إنسانياً واقتصادياً، ولتصل مستويات خطيرة غير مسبوقة، أفضت فيما بعد إلى تصعيد على حدود غزة مع الجانب «الإسرائيلي».

ولبنانياً، شكلت المواجهات العسكرية في جرود عرسال وجرود القاع ورأس بعلبك بين عناصر تنظيم «داعش» وتنظيم النصرة من جهة، وبين الجيش اللبناني والجيش السوري بمشاركة حزب الله من الجهة الأخرى، متغيّراً مهماً في أداء الحزب سنة ٢٠١٧. وعلى الصعيد السياسي مثّلت استقالة رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري إثر احتجازه في السعودية ثم عدوله عنها لاحقاً، تطوّراً مهماً نجح الحزب في إدارته وتجاوزه دون خسائر مهمة، في حين أثارت العقوبات التي فرضتها الإدارة الأمريكية على الحزب قلق الأوساط السياسية والاقتصادية في لبنان.

يمنياً، أنهى الحوثيون تحالفهم مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح، ليقوموا بقتله في وقت لاحق. وميدانياً صعّد الحوثيون من إطلاق الصواريخ البالستية على الأراضي السعودية، فيما واصلت قوات التحالف العربي هجماتها ضد مواقع الحوثيين في العديد من المناطق.

الحركات المتشددة

شهدت سنة ٢٠١٧ هزيمة تنظيم «داعش» في الموصل، ليبدأ سلسلة من الهزائم ويفقد العديد من قواعده في سورية والعراق. وفي تشرين أول/أكتوبر تم الإعلان عن نهاية تنظيم «داعش» في الرقة «عاصمة الخلافة». وتحدث المرصد السوري لحقوق الإنسان عن مقتل زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي، دون أن يصدر تأكيد أو نفي رسمي للخبر من التنظيم.

ويُتوقع أن يسعى «داعش» إلى تعطيل مسار الحل السياسي في سورية، كما يتوقّع أن يغير استراتيجيته في العمل بعد فقدانه السيطرة على الأرض، وأن يلجأ إلى تنفيذ العمليات الخاطفة وإلى التوسع في عمليات «الذئاب المنفردة» القادرة على شن هجمات مؤثرة. وثمة إشارات إلى أن التنظيم تمكن من نقل بعض قواته المتبقية إلى كل من مصر (سيناء) وليبيا (الجنوب) واليمن (محافظة البيضاء) وشرق أفريقيا التي نفذ فيها عدة عمليات نوعية. ويَتوقع مسؤولون أوروبيون بأن مرحلة انتهاء سيطرة «داعش» على الأرض ستعقبها أخرى لا تقل عنها خطورة ودموية وإرهاباً عابراً للقارات، يحركها دافع الانتقام والإثخان والتنكيل بالمعارضين.

أما «هيئة تحرير الشام» فقد تشكلت في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، باندماج «جبهة فتح الشام» و«حركة نور الدين زنكي» و«لواء الحق» و«جبهة أنصار الدين» و«جيش السُّنة»؛ والتحق بها خلال ٢٠١٧ بضعة وسبعون تشكيلاً مقاتلاً، وتعتبرها روسيا عدوها الأول بعد «داعش».

ويتوقع أن تتفكك «هيئة تحرير الشام» لتقتصر على النواة التأسيسية «جبهة النصرة» التي تشكلت منها إبان علاقتها بـ «القاعدة»؛ في ضوء صعوبة تغيير منطلقاتها الجهادية باتجاه شرعنة وجودها في سورية والقبول بالمسار السياسي. وتبدو «حركة أحرار الشام» التيار الأكثر جاذبية وجاهزية وقبولاً لاستقطاب التيارات المنشقة، للتقارب بينها وبين هيئة تحرير الشام، ولعلاقاتها النوعية مع أطراف إقليمية، فضلاً عن قدراتها المالية وانتشارها الجغرافي. ويتوقع أن تتجنب «الهيئة» المواجهات المفتوحة، وأن تكثف من نشر الخلايا الخاصة بالتفجيرات في عمق المدن وتخصيص مقاتلين قادرين على شن هجمات مؤثرة، تمهيداً لحرب طويلة الأمد واستنزاف أعدائها؛ مما قد يستدعي الانسحاب التكتيكي من عدة جبهات. كما يتوقع انكفاء غالبية التيارات المنشقة عن «جبهة النصرة» وإلقاؤها السلاح، فيما قد تنضم بعض المجموعات الأخرى للتيارات المتحالفة مع تركيا. أما تنظيم القاعدة في مصر واليمن فقد يواجه منافسة نوعية من «داعش» فيهما.

ملخص موقف الأطراف الدولية تجاه المنطقة في 2017

الولايات المتحدة الأمريكية

انعكست حركة المتغيرات السياسية في البيئة الداخلية الأمريكية بصورة كبيرة على حركة المتغيرات وتطورها في البيئة الخارجية؛ إذ برز العامل الانتخابي كأحد أهم المتغيرات السياسية في الساحة الأمريكية، معزّزاً حالة الانقسام السياسي وتشرذم وتشتت عملية صنع القرار في الولايات المتحدة بتأثير من الموارد الاقتصادية المتراجعة باطراد.

وبرز انعكاس حركة المتغيرات الداخلية على البيئة الخارجية بتعزيز نزعة العزلة في السياسة الأمريكية، وإرباك تحالفاتها وإضعافها. وظهر تأثير نزعة العزلة وارتباك التحالفات في جنوب شرق آسيا وغربها، كما برز في سياسة الولايات المتحدة تجاه أوروبا والمنطقة العربية.

فقد أربكت سياسات ترمب المشهد السياسي في المنطقة العربية وأوروبا، من حيث الدعوة إلى تعديل الاتفاق النووي مع إيران، وتأزيم الموقف في الخليج العربي، وتسخين الصراع في فلسطين المحتلة؛ ولم تقدم الإدارة الأمريكية حلولاً لحلفائها في الملف اليمني يعول عليها لوقف حالة الاستنزاف. وبالمجمل فإن استراتيجية الولايات المتحدة في العالم العربي وغرب آسيا لم تختلف في نتائجها عن استراتيجيتها في جنوب شرق آسيا وأوروبا.

وعلى الرغم من الاعلان عن استراتيجة ترمب التي وضعت بعين الاعتبار مصالح الولايات المتحدة أولاً دون مراعاة احتياجات الحلفاء والأصدقاء ونزعت نحو الصدام مع روسيا والصين، فإنها لم تتمكن من الاستجابة للتحديات التي تواجه حلفاؤها في العالم، فالاستراتيجية الأمريكية تسعى إلى تحقيق المكاسب الاقتصادية والسياسية المباشرة من حلفائها، وهي ذات المصالح التي يسعى الحلفاء للحفاظ عليها وتنميتها.

ويمكن استنتاج أن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة مرتبكة وتعاني من القصور وتشتت عملية صنع القرار وتصارع القوى الداخلية الأمريكية على إدارة الموارد الاقتصادية المتآكلة

والتصارع على سبل الحفاظ عليها، ما يعني أن أزمة الولايات المتحدة عميقة وداخلية يعبر عنها من خلال فقدان الرؤية الاستراتيجية المتماسكة والموحدة في الساحة الدولية.

روسيا

ترافق تحدي التدخل الروسي في المنطقة مع العديد من المتغيرات التي حسنت من هامش المناورة السياسية لروسيا، خصوصاً بعد انتخاب الرئيس الأمريكي ترمب، وتفجّر الأزمات الداخلية في الولايات المتحدة وارتباك عملية صنع القرار فيها، وأضيف إليه عدد من المتغيرات الإقليمية من أبرزها الأزمة الخليجية والأزمة اليمنية والقضية الفلسطينية.

تفاعلت المتغيرات بشكل إيجابي لصالح تدعيم النفوذ الروسي وتوافر بيئات محتملة في السودان واليمن وليبيا لممارسة نشاط وحضور سياسي وأمني أكبر. فروسيا باتت أقدر على ممارسة دور الوسيط الذي يؤخذ على محمل الجد، وهو ما ظهرت إرهاصاته في شبه الجزيرة الكورية وفي الأزمة المترتبة على التوتر الحاصل بين إيران و«إسرائيل» في سورية والمنطقة.

كما وفرت روسيا بديلاً يقدّم هامش مناورة أفضل للدول الراغبة في التهرب من العقوبات الاقتصادية والمعيقات الإنسانية والقانونية للحصول على السلاح، ما نشّط سوق السلاح ووفّر مدخولات جديدة للخزينة الروسية. ويتوقع أن يسهم انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في تفاقم المعيقات التي تعترض طريقها، مانحاً روسيا هامش مناورة أوسع للقيام بدور الوسيط، ما يسمح بتوسيع نفوذها ودروها في المنطقة، وهو ما قد يكون له مردود اقتصادي وسياسي إيجابي على الدولة الروسية ومكانتها.

أوروبا

جملة متغيرات أساسية حددت السياسة الأوروبية تجاه المنطقة العربية أولها تولّي الرئيس ترمب منصب الرئاسة في الولايات المتحدة ونزعته الانعزالية، وهو متغير ترافق مع اختلالات في توازن الاتحاد الأوروبي في أعقاب خروج بريطانيا من الاتحاد، وهو المتغير الثاني المستجد. في حين يمثل متغير الهجرة والحرب على الإرهاب وما ارتبط بها من حالة عدم استقرار في المنطقة

العربية ومنطقة غرب آسيا واحداً من المتغيرات الأكثر رسوخاً في المنطقة.

هذه المتغيرات أدت دوراً مهماً في تحديد موقف الاتحاد الأوروبي من الحرب السورية والأزمة الخليجية والقضية الفلسطينية والأزمة اليمنية، إذ بدت أقل انخراطاً وأكثر حذراً وتمسكاً بالمواقف الداعية للتهدئة والبحث عن حلول سياسية، وأكثر اعتماداً على الولايات المتحدة، باستثناء فرنسا التي انخرطت بقوة في الملف السوري واللبناني، في حين أظهرت قدراً أكبر من الانخراط في الأزمة الليبية المرتبطة بالواقع الجيوسياسي والديموغرافي في منطقة الساحل والصحراء في أفريقيا.

في غرب آسيا وتحديداً إيران وتركيا، أظهرت القوى الأوروبية رغبة في الضغط على تركيا وخصوصاً ألمانيا وهولندا والنمسا، مع نزعة للاعتراف بالأمر الواقع بعد الاستفتاء الدستوري والفشل الحاصل في المسألة الكردية. أما بخصوص الموقف من إيران فبرز تمايز واضح في الموقف الأوروبي عن الموقف الأمريكي بهدف تجنّب مزيد من المواجهات والأزمات في الإقليم يدفع الأوربيون ثمنها دون مردود سياسي واقتصادي كبير.

ويلاحظ تراجع التأثير الأوروبي في منطقة غرب آسيا التي باتت منطقة نفوذ تتقاسمها الولايات المتحدة مع روسيا، في حين تعدّ القضية الفلسطينية تهديداً وعنصراً آخر من عناصر التأزيم التي ترغب القارة بنزع فتيلها أيضاً، وهو سبب في التباين مع الولايات المتحدة التي لا تتمتع بجوار جغرافي مع العالم العربي وتكتفي برعاية مصالحها الاقتصادية ودعم «إسرائيل» لاعتبارات أيديولوجية وسياسية داخلية، دون رغبة في الضغط عليها من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مرضية لمختلف الأطراف.

الصين

تتزايد هواجس الصين إزاء النزعة الأمريكية العدائية تجاهها، في محاولة لتثبيط نموها الاقتصادي والسياسي. وفي ضوء تفاعل حركة المتغيرات المؤثرة على بيئة العلاقة الأمريكية الصينية، برز إقليم غرب آسيا كأحد المحاور الجيوسياسية المهمة في الاستراتيجية الصينية للدفاع عن مكانة الصين الاقتصادية والسياسية وتحييد التهديدات الأمريكية، ما دفعها لاتّباع برامج اقتصادية وسياسية طموحة يمتد تأثيرها إلى العالم العربي، ومن أبرزها مشروع «حزام

واحد - طريق واحد»، ما يدفع نحو مزيد من الانخراط في سياسات المنطقة العربية، فضلاً عن التأثير في خيارات دول المنطقة السياسية والاقتصادية، وهو دور متعاظم يفتح الباب لدول الإقليم للتهرب من النفوذ الأمريكي أو تحديه، ما يعدّ مدخلاً جديداً يسهم في رسم ملامح سياسات الدول غرب آسيا والعالم العربي فضلاً عن شرق أفريقيا.

قراءة في الملامح العامة للحالة الإقليمية في 2017

من خلال رصد التطورات السياسية في المنطقة في سنة ٢٠١٧ يمكن الوقوف عند مجموعة من الملامح العامة، مع ملاحظة أن المتغيرات تميزت –كما السنوات السابقة– بكثافة الأحداث وتسارعها، وبتداخل أزمات المنطقة وملفاتها وتفاعلها بصورة تجعل من الصعوبة بمكان الفصل بينها.

وتالياً أهم الملامح العامة للحالة الإقليمية في سنة ٢٠١٧ التي تؤثر في رسم صورة المشهد السياسي في سنة ٢٠١٨:

١. بيئة سياسية قلقة ومتوترة، ومحاور واصطفافات إقليمية في طور التشكّل، واستمرار حالة الفوضى، وغياب الاستقرار في الإقليم، دون مؤشرات إلى احتمالات قوية للتوصل إلى حلول سياسية لصراعات المنطقة وأزماتها في مدى قريب منظور، وهو ما أدى إلى استنزاف العديد من الأطراف العربية، لا سيما السعودية التي استنزفت بصورة كبيرة في أتون الصراع في اليمن سياسياً ومالياً وأمنياً.

٢. تزايد حالة الانقسام في الموقف العربي، حيث عبّرت الأزمة الخليجية بين قطر والدول المحاصرة لها عن ذروة التصعيد في العلاقات العربية البينية، وهددت وحدة مجلس التعاون الخليجي الذي يعاني حالة تصدّع وشلل منذ بداية الأزمة، كما عرّضت الأزمة طرفيها للخضوع لعملية ابتزاز مالي غير مسبوقة مارستها إدارة ترمب ونجحت من خلالها بالحصول على مئات مليارات الدولارات.

٣. ارتباك محور الثورة المضادة، وبروز تباينات في المواقف والمصالح بين أطراف المحور تجلّت في العديد من الملفات السياسية، سواء تعلّق الأمر بالموقف من إيران أو الأزمة السورية أو الوضع الفلسطيني، كما أظهرت تطورات سنة ٢٠١٧ شعور الأردن بالتجاهل والتهميش المتعمد ومحاولات الانتقاص من دوره في القضية الفلسطينية من قبل بعض أطراف المحور، وبرزت خلافات واضحة بينه وبين السعودية إزاء الموقف من القدس والعلاقة مع تركيا.

٤. تزايد التقارب بين تركيا وروسيا وإيران وقطر بتأثير عوامل اقتصادية، وبفعل تزايد حالة الاستقطاب الإقليمي الدولي، وبتأثير الأزمة الخليجية التي أشعرت قطر بأهمية تنويع العلاقات وتوسيعها. وقد دفع التقارب والتقاء المصالح بين الأطراف الأربعة باتجاه بلورة حالة إقليمية جديدة مناهضة لتحالف الثورة المضادة التي اندفعت بصورة أكبر للتنسيق مع إدارة ترمب، مع مراعاة أن الحالة الإقليمية الجديدة لا ترقى حتى اللحظة إلى مستوى التكتل أو التحالف أو المحور السياسي، كما تبرز تباينات مهمة في المواقف والمصالح بين أطرافها إزاء العديد من الملفات.

٥. انفتاح عدد من الأطراف الخليجية على التطبيع مع الكيان «الإسرائيلي» كجزء من ترتيب العلاقات مع إدارة ترمب، وسعي بعض الأطراف الخليجية لترويج مشروع «صفقة القرن» التي تنحاز بشكل صارخ لرؤية اليمين «الإسرائيلي» المتطرف.

٦. استمرار حالة الاستقطاب والصراع الطائفي في المنطقة، واستغلال إدارة ترمب لحالة التصعيد الطائفي لخدمة أجنداتها في المنطقة. وبروز الانقسامات الإثنية بصورة أكبر من السابق، كما حصل في استفتاء كردستان وما تبعه من تداعيات مهمّة، وكذلك الحال بالنسبة للحالة الكردية في شمال سورية وما تبع ذلك من تدخل تركي عسكري في عفرين والمناطق المحاذية للحدود التركية.

٧. تنامي حالة الاستقطاب الدولي بين الولايات المتحدة وروسيا في المنطقة، ولا سيما بخصوص الوضع في سورية. يرافق ذلك تراجع نسبي في مكانة الولايات المتحدة وحضورها الإقليمي في بعض الملفات الإقليمية المهمة، وبشكل خاص الملف السوري، وتعثرها في الملف الفلسطيني، مع محاولات لاستعادة مساحات التأثير؛ فيما يبرز توجّه روسي قوي لتوسيع الحضور في المنطقة، بالاستفادة من القدرات العسكرية ومن التردد الأمريكي، إلى جانب بدايات حضور ملحوظ للصين، بخاصة في المجال الاقتصادي.

٨. بروز تباينات في المواقف إزاء العديد من قضايا المنطقة بين الدول الأوروبية وإدارة ترمب ذات التوجهات الشعبوية المتطرفة والمندفعة، وقد ظهر ذلك جلياً في تصويت جميع الدول الأوروبية في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ضد قرار ترمب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

٩. استمرار حالة الانسداد السياسي في معظم الدول العربية، وتكريس أوضاع الاستبداد والتفرد بالسلطة، وغياب أي مؤشرات جديّة تشي برغبة السلطات السياسية بالتقدم في مسار الإصلاح والديمقراطية.

١٠. تنامي التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجه الدول العربية، مع ما يترتب عليها من رفع للأسعار وزيادة الأعباء المعيشية على المواطنين، وتراجع معدلات التنمية، وتفاقم المشكلات الاجتماعية والأمنية.

١١. تراجع كبير في حضور وتأثير الجماعات المتشددة في المنطقة، حيث تلقت ضربات قوية في العراق وسورية، أفقدتها القوة والحضور والسيطرة على الأرض، ودفعتها لمحاولة التكيّف مع واقع جديد لا تشكّل فيها طرفاً إقليمياً فاعلاً في المشهد السياسي.

أبرز التوقعات لـ 2018

١. ترجيح استمرار البيئة الإقليمية القلقة، لعدم وجود مؤشرات قوية لحل الأزمات السياسية في مناطق التوتر ضمن مدى قريب منظور، وهو ما يعزز التوقعات بتزايد تدخلات القوى الإقليمية والدولية في الشؤون العربية.

٢. يرجّح استمرار الخلافات والانقسامات العربية وسياسة الانخراط في محاور متصارعة، في ظل عدم وصول الأطراف العربية إلى قناعة بضرورة وضع حد لخلافاتها البينية، خصوصاً ما يتعلّق بالأزمة الخليجية، التي لا تبدي بعض أطرافها رغبة بإنهائها، وقد يحصل تغير على هذا الصعيد في حال قررت الإدارة الأمريكية ممارسة ضغوط جدية على تلك الأطراف لإنهاء الأزمة في سياق التوجهات الأمريكية لاحتواء إيران ومحاصرتها.

٣. يرجّح استمرار حالة الارتباك في محور الثورة المضادة، بفعل السياسات المندفعة لبعض قيادات المحور، التي تصر على مواصلة نهجها الحالي، ولا تخفي رغبتها الواضحة بفرض زعامتها للمنطقة وبالتعامل مع الدول الأخرى بمنطق الإلحاق والتبعية.

٤. يتوقّع أن تواصل إدارة ترمب سياسة اللعب على التناقضات والخلافات العربية، لابتزاز الدول العربية واستنزافها مالياً.

٥. يرجّح أن يستمر مستوى التنسيق الحالي بي تركيا وإيران وروسيا في الملف السوري وملفات إقليمية أخرى، في ظل استمرار التوتر في العلاقات بين الإدارة الأمريكية وبين كل من روسيا وتركيا، وفي ضوء إعلان ترمب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران التي يتهمهما بممارسة الإرهاب وبدعمه، ويعبّر صراحة عن رغبته بمحاصرتها وإضعافها.

٦. تتزايد احتمالات التصعيد والمواجهة الإقليمية في المنطقة، خصوصاً في الساحة السورية، في ظل تزايد المناوشات بين «إسرائيل» والإدارة الأمريكية من جهة، وإيران والنظام السوري من جهة أخرى. وقد بدأت نذر ذلك خلال الشهور الأولى من سنة ٢٠١٨ التي شهدت مواجهة محدودة في شهر شباط/يناير الماضي، حيث أسقطت القوات الإيرانية والسورية

طائرة عسكرية «إسرائيلية»، كما وجهت الطائرات «الإسرائيلية» في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٨ ضربة قوية للقوات الإيرانية والسورية في القاعدة الجوية السورية تيفور، وكادت الأمور تتجه نحو تصعيد إقليمي ودولي في نفس الشهر حين وجهت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ضربة عسكرية للعديد من المواقع السورية. ولم يتوقف التصعيد عند تلك الحوادث حيث شهد شهر أيار/مايو تصعيداً خطيراً ربما يكون الأعنف، حين وجهت القوات «الإسرائيلية» ضربات مؤلمة لأهداف سورية.

٧. ومع إدراك جميع الأطراف للعواقب الوخيمة التي تمكن أن تترتب على خروج التصعيد الحالي عن نطاق السيطرة وتطوره إلى مواجهة إقليمية قد تتورط فيها أطراف دولية، وهو ما يقلل من احتمالات دفع الأمور نحو مواجهة واسعة، إلا أنه يصعب استبعاد احتمال تدحرج المناوشات الحالية والتصعيد المتزايد، بصورة غير متوقعة تفاجئ مختلف الأطراف، كما أن «إسرائيل» التي تنظر بقلق للوجود الإيراني على حدودها مع سوريا، ربما ترغب بدفع الإدارة الأمريكية لتوجيه ضربة لهذا الوجود، كي لا تتحمّل وحدها تبعات معالجة ما تعتبره خطراً جاثماً على الحدود.

٨. يرجّح استمرار التصعيد الطائفي في سنة ٢٠١٨، بل إن توجه الرئيس ترمب للعب على وتر التناقضات الطائفية ولحشد تحالف لدول سُنية في مواجهة إيران، من شأنه أن يزيد من خطورة حالة الاستقطاب الطائفي في المنطقة، في ظل غياب لأي مبادرات للخروج من تلك الحالة.

٩. يرجّح أن تتزايد التباينات بين الإدارة الأمريكية الحالية وبين الدول الأوروبية التي عبّرت عن قلقها من قرار ترمب الأخير بالانسحاب من الاتفاق النووي، وقبل ذلك قراره بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ «إسرائيل»، ولا تخفي الأطراف الأوروبية انزعاجها من توجهات الإدارة الأمريكية التي ترى أنها تزيد من خطورة الأوضاع في المنطقة.

١٠. يتوقّع أن يستمر تراجع الحركات المتشددة في المنطقة، في ظل فشل تجربتها واستمرار استهدافها من أطراف إقليمية ودولية متعددة، دون أن تفقد قدرتها على تنفيذ عمليات فردية في أكثر من مكان.

١١. يرجّح أن تواصل بعض الدول الخليجية سياساتها التطبيعية مع كيان الاحتلال «الإسرائيلي»،

حيث تبدي تلك الدول إصراراً على مواصلة خطواتها في هذا السياق، وتصدر عنها مواقف توجّه اللوم للشعب الفلسطيني وتظهر التعاطف مع الاحتلال وتعبّر عن الرغبة بمزيد من الانفتاح على العلاقة معه.

١٢. يرجّح استمرار حالة الانسداد السياسي في معظم الدول العربية في ضوء استمرار محور الثورة المضادة في أدواره السلبية لوأد أي توجهات للإصلاح الديمقراطي في المنطقة، وتبني الحكومات العربية سياسات أمنية متشددة في مواجهة التحركات الشعبية.

١٣. يرجّح أن تستمر الحركة الإسلامية في حالة التعافي التدريجي، وفي تحسين موقعها في المعادلة السياسية الإقليمية، في ضوء النتائج الجيدة التى حققتها في معظم الانتخابات البرلمانية والبلدية والنقابية والطلابية في أكثر من دولة عربية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز حضورها في المشهد السياسي. مع ترجيح استمرار محور الثورة المضادة في استهداف الحركة في محاولة لإضعافها وإقصائها عن مساحات التأثير السياسي والشعبي.

أبرز التحديات التي تواجه المنطقة في 2018

١. استمرار حالة الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة، دون أفق واضح لحل أزماتها سياسياً.

٢. استنزاف جهد كثير من الدول العربية في أزماتها الداخلية، وضعف آليات حل الخلافات العربية البينية.

٣. تعميق حالة الانقسام العربي، وانخراط الدول العربية في محاور واصطفافات إقليمية ودولية متناقضة.

٤. تواصل التحدي الطائفي والعرقي، الذي يؤثر سلباً في وحدة الدول العربية وسلامة نسيجها الوطني.

٥. زيادة حجم التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في شؤون المنطقة، وتحويلها إلى ساحة صراع لتصفية الحسابات، على حساب مصالح دول المنطقة وشعوبها. يقابل ذلك غياب الدور العربي الفاعل في شؤون منطقتهم.

٦. ضعف الإمكانات الاقتصادية وتزايد تحدي التمويل المالي في ظل الصعوبات الاقتصادية، الذي يؤثر في مدى القدرة على تفعيل الأداء والحفاظ على الاستقلالية.

٧. التحدي الفكري المتعلّق بتطوير الفكر السياسي لمواكبة معطيات المرحلة ومستجداتها المتسارعة، ومواجهة أطروحات الفكر المتشدد وخطر الإرهاب.

٨. الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية في المجتمعات العربية، على صعيد الرؤى والبرامج والخطاب، ما يفرض طرح مبادرات وبرامج اقتصادية واجتماعية.

٩. تراجع مستوى المشاركة السياسية للمواطن العربي في الحياة السياسية بسبب حالة الانسداد السياسي في كثير من الدول العربية.

١٠. تحدي إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة في ظل توجهات إدارة ترمب بتوجهاتها العدائية المتطرفة ضد القضايا العربية والإسلامية وانحيازها الصارخ لصالح «إسرائيل».

١١. استمرار المواجهات الأهلية والإثنية والصراعات الطائفية في المنطقة بما يزيد من حالة الفوضى والانقسام في المجتمعات العربية.

١٢. تحدي مواجهة مشاريع التسوية المجحفة للقضية الفلسطينية، وبخاصة مشروع صفقة القرن.

١٣. تزايد خطر التطبيع والاختراق الصهيوني الرسمي للعديد من الدول العربية، بخاصة الخليجية، وتراجع مكانة القضية الفلسطينية بفعل الانشغال بأزمات المنطقة.